م/ محضر موائمة مخرجات التعليم والتعلم لرسالة جامعة الانبار ورسالة كلية القانون والعلوم السياسية

اجتمعت اللجنة المشكلة بموجب الامر الاداري ذي العدد (200 في 1/31/ 2024) في قسم القانون وإشارة الى كتاب رئاسة الجامعة قسم ضمان الجودة والاداء الجامعي ذي العدد (ض ج 389 في 3/20/ 2024) المتضمن اعداد محضر يناقش مدى ارتباط مخرجات التعلم والتعليم للأقسام العلمية مع رسالة الجامعة والكلية, وخلصت اللجنة الى الآتي:

يهدف برنامج البكالوريوس في القانون بكلية القانون والعلوم السياسية / جامعة الانبار الي تحقيق مجموعة من المخرجات التعليمية اللازمة لممارسة المهن القانونية، سواء على المستوى المحلي او الدولي. هذه المخرجات التعليمية تعكس المعارف، والمهارات، والقيم الاساسية التي يجب ان يكتسبها طالب برنامج البكالوريوس بالكلية عند تخرجه. و في حين يهدف كل مقرر من المقررات الدراسية الواردة بخطة برنامج البكالوريوس الي تحقيق بعض مخرجات التعلم وليس جميعها، فان المقررات الدراسية مجتمعة تتكامل فيما بينها خلال سنوات الدراسة بالكلية لتحقق المخرجات التعليمية بصورة شاملة. وتتمثل المعارف والمهارات في المخرج التعليمي في المراحل الدراسية الاربعة، الاول و الثاني والثالث والرابع. وكذلك تعلم الطالب القيم والسلوك المهني .

كما يسعى قسم القانون في كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة الانبار إلى توفير تعليم جامعي رصين وبحث علمي متميز في مجال الدراسات القانونية سواء على مستوى الدراسات الاولية ام الدراسات العليا ، بهدف الوصول إلى الريادة والتميز كمؤسسة تعليمية تعمل على تأهيل وتخريج ملاكات قانونية على قدر عالٍ من الكفاءة لغرض الارتقاء بالواقع العلمي في الكلية إلى معايير الجودة العالمية على وفق رؤية جامعة الانبار وسعيها الحثيث للوصول بالواقع العلمي للمؤسسات التعليمية إلى مصاف الجامعات العالمية الرصينة، ومن اجل تحقيق ذلك فان قسم القانون الخاص يهدف فرع القانون الخاص -فيما يهدف اليه - لنشر الثقافة القانونية المتعلقة بمنظومة

التشريعات الخاصة الناظمة للعلاقات التي لا تكون الدولة طرفاً سياديا فيها وعلى راسها لقانون المدني والقانون التجاري والقانون الدولي الخاص وقانون المرافعات المدنية فضلاً عن بيان تأثير القواعد القانونية على المعاملات المالية في الفقه الاسلامي من خلال تسليط الضوء على القواعد الشرعية ذات الصلة بالنصوص القانونية .

ويدرس في الفرع الخاص مواد ذات اهمية بالغة في الحياة الواقعية كمادة الاحوال الشخصية ومادة وسائل التقاضي البديلة عن القضاء الوطني والتي ينفرد فرع القانون الخاص في جامعة الانبار بتدريسها لأهميته الاجتماعية ولكون محافظة الانبار تتمتع كبقية المجتمعات العراقية بخصوصية الوضع العشائري والنظرة المجتمعية لمثل هذه المسائل. بالإضافة الى تدريس العديد من المواد ذات الاهمية الحيوية كالقانون الشركات قانون التجارة وقانون المرافعات والاثبات وقانون التنفيذ والقانون المدني .

خريج برنامج البكالوريوس في القانون سيكون قاد ار على أن:

1- المساهمة الواضحة والفعالة في الارتقاء بتعليم جامعي قانوني من خلال اكتساب معرفة عالية ومهارات تطبيقية لممارسة المهن القانونية.

2- المساهمة الفعالة في تطوير الثقافة القانونية ونشرها، وتوجيهها لخدمة حاجات المجتمع

3- يتعرف على الاصول التاريخية للقواعد القانونية ومراحل تطور النظام القانوني العراقي. التطور التاريخي للقواعد القانونية تتعرض له بعض المقر ارت كمقرر تاريخ القانون وغيره من المقر ارت التي تستعرض تطور القواعد القانونية بصفة عامة دون ان تتعرض لتطور النظام القانونى العراقي . مراحل تطور النظام القانوني العراقي فهي مسألة تتعرض لها غالبية المقررات في البداية قبل الشرح التفصيلي للقانون القطري الحالي

4- يوضح المبادئ الكلية والقواعد الموضوعية الجزائية للنظام القانوني العراقي. المبادئ الكلية كمبدأ الشرعية وتدوين القانون ...الخ. اما القواعد الموضوعية والاجرائية فتشمل الدراسة التفصيلية لجميع فروع القانون .

5- يظهر علما بالأنظمة القانونية المقارنة وقواعد القانون الدولي. يتعرض الطالب بحسب الصلة للدراسة المقارنة المناسبة لدراسة النظام القانوني العراقي ، وتكون الدراسة المتعمقة لبعض جوانب القانون المقارن في مقررات كالقانون المصري او مقررات القانون الدولي العام باعتباره نظام قانوني قائم بذاته.

6- يحدد المسائل القانونية التي تثيرها الوقائع المعروضة عليه، ويميز بين الوقائع المنتجة قانونا والوقائع غير المنتجة أو الثانوية. (بالنسبة لتحديد المسائل القانونية: في جريمة السرقة مثال مدي اشتراط توافر قصد جنائي خاص(،وبالنسبة للوقائع المنتجة فهي الوقائع التي تثير مسألة قانونية مرتبطة بالقضية المعروضة عليه مع استبعاد غيرها من الوقائع الثانوية)

7- يحلل نصوص القانون وأحكام القضاء وآراء الفقهاء بغرض تحديد القاعدة القانونية واجبة التطبيق. التحليل يشمل على الفهم العميق للنص وتفسيره في ضوء احكام القضاء والشرح الفقهي تواصل لتحديد القاعدة القانونية واجبة التطبيق، فمثال بالرجوع الي نص القانون واحكام القضاء وشرح الفقهاء يتضح للطالب ان جريمة السرقة ال يمكن ان تقع إذا كان السارق وقت اختلاسه للمال قد اتجهت ارادته الي تملكه وليس فقط استخدامه لبعض الوقت وردها

8- يطبق القواعد القانونية على الوقائع للوصول الصحيح لحكم القانون فيها. تشمل هذه المرحلة على إنزال حكم القانون على الوقائع المنتجة مع ذكر الاسباب التي استند اليها الطالب للوصول للحكم الذي انتهي اليه.

9- يقيم نصوص القانون وأحكام القضاء وآراء الفقهاء بغرض التوفيق او الترجيح بينها، او تقديم حلول بديلة. تشمل هذه المرحلة على المقارنة بين نصوص القانون واحكام القضاء وآراء الفقهاء بغرض تقييمها للتوفيق بينها او اختيار أفضلها او حتى اقتراح بدائل لها في ضوء الدراسة المقارنة. وهذه المرحلة بطبيعة الحال ال تكون في المقررات المتقدمة التي تتوافر فيها للطالب القدرة علي الفهم العميق للقواعد القانونية وتقييمها.

وبالنسبة للقانون العام هو قانون الدولة أي الأسس والقواعد التي تتبعها الدولة في تنظيم علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى، حيث انبثقت تلك القواعد من المعاهدات والعرف الدولي، والتي تم إنشاؤها لتنظيم علاقات الدول ببعضها، كما يعبر القانون العام عن كيفية سيادة الدولة داخل حدودها وطبيعة علاقتها مع المواطنين دستورياً، إدارياً، وجنائياً.

القانون الخاص هو قانون يشمل جميع العلاقات الخاصة بأفراد المجتمع وحقوقهم وواجباتهم تجاهَ بعضهم، والتي لا يكون للدولة أو أحد أفرادها علاقة بها، أي أنّه بعيد عن يدي الدولة كدولة أو سيادة، كما يطلق أحياناً على القانون الخاص اسم القانون المدني والذي يختص قسم كبير منه بتوفير حلول للنزاعات بين الأفراد.

يهدف القانون العام إلى تحقيق العديد من الأهداف، أهمها:

فهم كيفية تنظيم الدولة: يساعدنا القانون العام على فهم كيفية تنظيم الدولة، وكيفية توزيع السلطات بين مختلف أجهزة الدولة. حماية حقوق الأفراد من الدولة: يُساهم القانون العام في حماية حقوق الأفراد من الدولة من خلال تحديد سلطات الدولة وواجباتها .تحقيق العدالة:يُساهم القانون العام في تحقيق العدالة من خلال معاقبة من يخالف أحكامه. تنظيم العلاقات بين الدولة والأفراد: يُنظم القانون العام العلاقات بين الدولة والأفراد في مختلف المجالات، مثل مجال التعليم والصحة والضرائب والأمن وغيرها. تعزيز احترام القانون:يُساهم القانون العام في تعزيز احترام القانون من خلال نشر الوعي القانوني بين أفراد المجتمع. تطوير المهارات القانونية: تُساعد قراءة القانون العام في تطوير المهارات القانونية، مثل مهارات التفكير التحليلي والكتابة القانونية والبحث القانوني. إعداد الكوادر القانونية المؤهلة: تُساعد قراءة القانون العام في إعداد الكوادر القانونية المؤهلة للعمل في مختلف المجالات القانونية. يمكن القول أن قراءة القانون العام ضرورية لكل فرد في المجتمع، حيث تُساعده على فهم حقوقه وواجباته تجاه الدولة.من المهم أن يكون كل شخص على دراية بأحكام القانون العام الأساسية التي تُؤثر على حياته اليومية. في حال واجهت أي صعوبات أو غموض في فهم أحكام القانون العام، يُنصح باستشارة محامٍ مختص لتقديم المساعدة والتوجيه.

وبالنسبة للقانون العام هو قانون الدولة أي الأسس والقواعد التي تتبعها الدولة في تنظيم علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى، حيث انبثقت تلك القواعد من المعاهدات والعرف الدولي، والتي تم إنشاؤها لتنظيم علاقات الدول ببعضها، كما يعبر القانون العام عن كيفية سيادة الدولة داخل حدودها وطبيعة علاقتها مع المواطنين دستورياً، إدارياً، وجنائياً.

القانون الخاص هو قانون يشمل جميع العلاقات الخاصة بأفراد المجتمع وحقوقهم وواجباتهم تجاهَ بعضهم، والتي لا يكون للدولة أو أحد أفرادها علاقة بها، أي أنّه بعيد عن يدي الدولة كدولة أو سيادة، كما يطلق أحياناً على القانون الخاص اسم القانون المدني والذي يختص قسم كبير منه بتوفير حلول للنزاعات بين الأفراد.

يهدف القانون العام إلى تحقيق العديد من الأهداف، أهمها:

فهم كيفية تنظيم الدولة: يساعدنا القانون العام على فهم كيفية تنظيم الدولة، وكيفية توزيع السلطات بين مختلف أجهزة الدولة. حماية حقوق الأفراد من الدولة: يُساهم القانون العام في حماية حقوق الأفراد من الدولة من خلال تحديد سلطات الدولة وواجباتها .تحقيق العدالة:يُساهم القانون العام في تحقيق العدالة من خلال معاقبة من يخالف أحكامه. تنظيم العلاقات بين الدولة والأفراد: يُنظم القانون العام العلاقات بين الدولة والأفراد في مختلف المجالات، مثل مجال التعليم والصحة والضرائب والأمن وغيرها. تعزيز احترام القانون:يُساهم القانون العام في تعزيز احترام القانون من خلال نشر الوعي القانوني بين أفراد المجتمع. تطوير المهارات القانونية: تُساعد قراءة القانون العام في تطوير المهارات القانونية، مثل مهارات التفكير التحليلي والكتابة القانونية والبحث القانوني. إعداد الكوادر القانونية المؤهلة: تُساعد قراءة القانون العام في إعداد الكوادر القانونية المؤهلة للعمل في مختلف المجالات القانونية. يمكن القول أن قراءة القانون العام ضرورية لكل فرد في المجتمع، حيث تُساعده على فهم حقوقه وواجباته تجاه الدولة.من المهم أن يكون كل شخص على دراية بأحكام القانون العام الأساسية التي تُؤثر على حياته اليومية. في حال واجهت أي صعوبات أو غموض في فهم أحكام القانون العام، يُنصح باستشارة محامٍ مختص لتقديم المساعدة والتوجيه.

ومن املهم أن تعمل الكلية واقسامها العلمية والادارية على وضع وترسيخ منهجية معتمدة على مخرجات التعلم. و لا يعتمد على هذه المنهجية في كتابة الوثائق فحسب بل أيضا في تطوير المناهج الدراسية وأنشطة التعليم والتعلم والتقييم في هذه البرامج؛ إذ أن لمنظومة المؤهلات الوطنية اثر كبير في تحسين الطلبة المستخدمة.

وبذلك ختم المحضر بتاريخ 2024/4/21

أ.م.د ليث الدين صلاح

عضوا

م.د ورود خالد محمد

عضوا

م.د احمد كامل شاكر

عضوا

م.م ارشد حامد مصلح

عضوا

أ.د عباس مفرج فحل

رئيسا

مصادقة السيد العميد

الاستاذ الدكتور
هادي مشعان ربيع
العميد